

واقع الإنتاج السينمائي الجزائري والإنتاج المشترك (2000-2014)

رؤى وتجارب

The reality of Algerian production film and coproduction

Visions and experiences (2014 -2000)

قطاف سارة¹،¹ كلية علوم الإعلام والاتصال-جامعة الجزائر 3 (الجزائر) ، guettaf.sarra@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: ديسمبر/2020

تاريخ القبول: 07/10/2020

تاريخ الإرسال: 19/10/2018

الملخص:

تمثل أفلام الإنتاج المشترك الحل في كثير من الدول العربية من أجل وجود سينما عالمية ومختلفة، فقد شهدت دول المغرب العربي موجة من أفلام الإنتاج المشترك، وكذلك شهدت السينما الجزائرية عددا من الأفلام المشتركة، مشكلة بذلك تجربة ليست بحديثة العهد.

فتمويل السينما في بلادنا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تمت دوما بفضل دعم الدولة، سواء من خلال وزارة الثقافة أو بإسهام وزارة المجاهدين، أو المؤسسة الوطنية للتلفزيون، أو بفضل الجهات العمومية الأخرى، وفي غياب التمويل الخاص نشأ الاعتماد على تمويل المؤسسات الأجنبية، وفق اتفاقيات تعاون دولية بعض هذه المؤسسات يتلقى تمويله بشكل مباشر أو غير مباشر.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج السينمائي، الإنتاج المشترك، قانون السينما، السينما الجزائرية، التمويل.

Abstract:

Co-production films are the solution in many Arab countries for a different international cinema. Maghreb countries have seen a wave of coproduction films, and Algerian cinema has seen a number of joint films.

The funding of cinema in our country since independence to this day has always been thanks to the support of the State, whether through the Ministry of Culture or the contribution of the Ministry of Mujahideen or the National Institution for Television or other public bodies. In the absence of private funding, Institutions receive funding directly or indirectly.

Key words: Film production, coproduction, Algerian film law, finance.

المقدمة:

يعتبر العمل السينمائي إحدى وسائل الاتصال والتأثير الحديثة، وهو سلاح ذو حدين، حيث ما استعمل. وزاد تأثير السينما مع ظهور وسائل جديدة واقحام المعلوماتية في الإنتاج السينمائي وترويجه التي سهلت كل شيء، وأصبح أي منتج سينمائي في متناول الجميع. ولهذا يعد أي إنتاج سينمائي أداة لترقية المجتمعات بالإعلام والثقافة والتوجيه إلى الأفضل، كما يعد أداة للهدم والتضليل والدعاية والتوجيه إلى الخطأ، لكونه لا يخضع لأية رقابة مهما كان نوعها. لهذا فإن خلو المجال السينمائي من إنتاج وطني ذي نوعية من حيث مضمون والتقنيات العالية، يجعل الفرد يلجأ إلى وسائل ترفيهية أخرى.

وتتجلى أهمية الإنتاج السينمائي سواء بالنسبة للدولة أو المجتمع، إذ يعتبر الإنتاج السينمائي المحرك الأساسي لكافة المهن السينمائية المختصة القائمة على تنفيذ الفيلم حتى يصبح قابلاً للعرض الجماهيري من مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية المسبقة إلى غاية مرحلة العرض.

كما يقع على عاتق هذه المهنة عبء بقاء الصناعة السينمائية واستمرارها وكذا نموها وازدهارها اقتصادياً حتى تصبح أحد المصادر الأساسية للدخل القومي، وهو ما يجعله بحق محور الصناعة السينمائية، وبالتالي يستلزم عناية أكبر من الدولة لإرجاع الإنتاج السينمائي إلى ما كان عليه في عصره الذهبي خلال منتصف سبعينيات القرن الماضي.

لذا ونحن نعيش التوجه الإنتاجي الجديد للأفلام، وبعد مرور أكثر من نصف قرن من الاستقلال تعتبر بمثابة فرصة للتطرق لموضوع الإنتاج السينمائي الجزائري الأجنبي المشترك، من منظار مغاير ووفق إيديولوجية مختلفة، مركزين بالدرجة الأولى على مضمون أفلام الإنتاج المشترك، والخوض في تفاصيله والسعي إلى إبراز الحقيقة التاريخية، خاصة وأن لهذه النوع من الأفلام التأثير الكبير على السينما في العالم عامة، والجزائر خاصة.

وفق هذا الوعي بحساسية الموضوع، تتطرق الباحثة في إنجاز هذا المقال من سؤال جوهري هو:

ما هو واقع الإنتاج السينمائي الجزائري والإنتاج المشترك؟ وما هو الدور الذي يلعبه في سبيل ترقية وإنجاح العمل السينمائي؟

للإجابة على الإشكالية وعلى ضوء ما تقدم، نحاول في هذا المقال البحث في:

الخلفية القانونية التشريعية والتنظيمية لقطاع السينمائي الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، والتعرف على القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي قبل بدء عملية الإنتاج ثم القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي في مرحلة تنفيذ الإنتاج وبعد الإنتاج. أهم الهياكل السينمائية المتواجدة في الساحة السينمائية الجزائرية المسؤولة على عملية إنتاج الأفلام، ودعمها وتمويلها.

1- الخلفية القانونية ولمحة تاريخية للسينما الجزائرية:

نشأت السينما الجزائرية في قلب معركة التحرير الوطني، فكانت بذلك شاهدا على هذه الثورة، وأيضا واحدا من أدواتها في الكفاح من أجل التحرير، وقد تجسدت هذه المعركة بعد الاستقلال بحفظ ذاكرة المجتمع في هذا المجال، من خلال إنتاج الكثير من الأعمال السينمائية التي تخلد كفاح الشعب الجزائري ونضاله ضد الظلم والاحتلال والاستعمار.

واكتشف الجزائريون بعد الاستقلال حاجتهم للدعم الأجنبي من أجل إنتاج أعمال حول الثورة التحريرية وكان ذلك حيث تم إنتاج العديد من الأفلام التي صنعت ضجة وأثارت غضب الفرنسيين، وعلى رأسها "معركة الجزائر" الذي منع من العرض في مهرجان كان في تلك الفترة، ولم يستطع الحصول على تصريح بالتوزيع في أوروبا إلا بحلول سنة 1972 ليتم توقيفه تحت ضغط اليمين المتطرف¹.

العمل السينمائي المشترك مع الأجانب لم يرض الرئيس الراحل "هواري بومدين"، حيث طلب من وزرائه تقديم الدعم للمخرجين الجزائريين من أجل إنتاج أعمالهم، مع التركيز على الثورة الجزائرية. وبقيت الأفلام الثورية المشتركة الإنتاج بين الجزائريين والأجانب هي الموجودة في الأرشيف السينمائي الوطني في هذا المجال، وبقيت لصيقة بالبرامج المسطرة في مختلف المناسبات الوطنية².

وعرفت صناعة الأفلام بعد تلك السنوات التي حققت فيها نجاحا وراوجا كبيرا داخل وخارج الوطن، نقصا كبيرا، إلا أن العديد من المخرجين الجزائريين في السنوات الأخيرة التقفوا إلى هذا الجانب وإنتاج أفلام حول أبطال الجزائر، ليقدموا مسيرة ثورية وبطولات تاريخية تحكي مرارة المعاناة التي عاشها المواطنون وثور الوطن. مع الإحساس بنوع من الواجب الوطني تجاه هذا التاريخ الثري، إلا أن إنجاز أفلام عن ثورة التحرير الجزائرية لا يمكن أن يتم إلا بترخيص من الحكومة وذلك من أجل حماية الرموز التاريخية.

ولا ننكر النجاحات التي حققتها كثير الأفلام قبل وبعد الاستقلال مباشرة، إلا أن إنتاجها جاء مشتركا مع الأجانب، بمعنى أن صناعة الأفلام السينمائية من طرف أبناء السينما الجزائريين كانت غائبة في تلك الفترة، حيث تم إنتاج الكثير من الأعمال السينمائية ساهم فيها أجانب متضامنين مع مطالب الجزائريين وندائهم بنيل الحرية، ويعد "ساقية سيدي يوسف" أكثر فيلم أزعج السلطات الاستعمارية إبان الثورة، الذي تعاون على إنجازه كل من "بيير آلمون" و"روني فوتي" بطلب من "فرنس فانون" و"عبان رمضان" لفائدة مصالح السينما التابعة لجبهة التحرير الوطني، والذي سجل استياء الرأي العام حول ما تقترفه السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري³.

وبعد الاستقلال عاد أغلب المخرجين الفرنسيين الذين ساهموا في إنشاء أولى الأعمال السينمائية الجزائرية الفرنسية والذين مكنوا الجزائريين خاصة من اكتساب سلاح الصورة، إلى فرنسا حيث وجدوا في انتظارهم المتابعات القضائية والحرمان من أي دعم لإنتاج أعمالهم وذلك بسبب وقوفهم إلى جانب القضية

الجزائرية. وقد ساهم هؤلاء في إنشاء أول هيئة سينمائية في الجزائر المستقلة وهي متحف السينما أو السينماتيك، هذه المؤسسة التي كانت وجهة الجماهير العريضة لقرع شبابيكها في الفترة الحالية من الطوابير التي عرفت بها، ويبقى السؤال يطرح نفسه هل الجزائر تفنن لصناع الأفلام أم هناك عراقيل تقف أمام إنتاجها؟

وقد بلغت السينما الجزائرية أوج تطورها وتميزها خلال السبعينات، ثم عرفت تراجعا، وطالها الإهمال بسبب تراجع الدولة عن الإهتمام بهذا المجال إثر سياسات التعديل الهيكلي في نهاية الثمانينات، والتداعيات السياسية والأمنية التي شهدتها بلادنا فيما بعد، أدت إلى تدهور كلي لمؤشرات السينما، والتي يمكن إيجازها فيما يلي⁴:

- ✓ انعدام الإرادة السياسية في التكفل بهذا المجال والنهوض به وإيلائه الأهمية، وسوء تقدير حاجة المجتمع إليه في تلبية متطلباته الثقافية والفنية والمعنوية.
- ✓ المناسباتية التي تطبع جهود وسلوكات الجهات التي ترافق النشاط السينمائي مما أدى إلى معاناته من الفوضى، والتهميش
- ✓ الفراغ المؤسساتي المعطل لمختلف الأنشطة السينمائية من إنتاج، توزيع واستغلال.
- ✓ غموض أطر تمويل النشاط السينمائي، وعدم تنظيمه وانتظامه، وإفلاته من آلية الضبط والمتابعة والرقابة.

إن الوضعية القانونية للسينما في الجزائر عرفت حالة شبه فراغ قانوني، فالنص الوحيد الذي كان ساري المفعول هو الأمر الذي يعود إلى سنة 1967، والذي تجاوزه الزمن بحكم التطورات الهيكلية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا. إنه النص القانوني الوحيد الذي لم يعرف تعديلا أو تغييرا إلا بظهور قانون السينما لسنة 2011، علما أن كل النصوص القانونية تغيرت منذ تسعينات القرن الماضي. التطورات المختلفة التي برزت في الميدان، ومن جراء الفراغات القانونية التي نجمت على إثر إلغاء بعض البنود، وخلصنا إلى نتيجة مفادها أنه كان هناك شبه فراغ قانوني يميز السينما في الجزائر. ومن هذا المنطلق أضحي موضوع إصدار قانون السينما إحدى الرهانات التي كان لزاما على الدولة تحقيقها لسد الفراغات الملاحظة.

ويتجلى وواضحا من خلال هذا التقييم، أن تمويل السينما في بلادنا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لا يتم إلا من قبل مختلف مؤسسات الدولة، وفي غياب التمويل الخاص. فكل الأفلام المنجزة تمت دوما بفضل دعم الدولة سواء من خلال وزارة الثقافة أو بإسهام وزارة المجاهدين أو المؤسسة الوطنية للتلفزيون أو بفضل الجهات العمومية الأخرى على غرار مؤسسة. وهنا يكن حاجتنا إلى قانون السينما الذي يتوخى من خلاله وضع آليات مناسبة لتأطير الوسائل التي تسخرها الدولة لصالح السينما، إن ما يميز قانون السينما هو الفصل بين الجوانب التشريعية والجوانب التنظيمية، مما يفسر تقليص عدد المواد في القانون الحالي والأمر الصادر سنة 1967

وفي السياق نفسه المتصل بموضوع التمويل، تم حذف أربع مواد منصوص عليها في الأمر الساري المفعول باعتبار أنها ألغيت في اقوانين المالية. وفيما يخص موضع الإنتاج السينمائي والإنتاج المشترك وجنسية الأفلام، فلقد اكتفى القانون بثلاث مواد أساسية مع إحالة الجوانب التطبيقية على مجال التنظيم، بينما كان الأمر رقم 67-52 قد خص الموضوع نفسه بتفاصيل من خلال 15 مادة⁵. وفي هذا السياق تم تخفيف الجوانب الاجرائية المتصلة بإنتاج الأفلام المشتركة، ويمنح المشروع الجنسية المشتركة للأفلام المنجزة في إطار الاتفاقيات السينمائية الحكومية، بينما كان في السابق يمتد إلى العقود المبرمة مع المؤسسات العمومية في سياق الاحتكار العمومي، الذي كانت تمارسه تلك المؤسسات آنذاك.

فالمجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة التي عرفت الاستقلال عرف تغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر الكبير على الحياة الثقافية، وبما أن التغيرات في البنية الاجتماعية تؤثر على الإنتاج الفني بشكل عام، فهي تأثر بالضرورة على فن السينما، هذا الفن السابع الذي يمكنه أن يجمع بين مختلف الفنون. وانطلاقاً من هذا المفهوم الذي يحدد أن التغيرات في حياة المجتمع، تؤثر تأثيراً تفاعلياً على الإنتاج السينمائي، فإن الأحداث التي مرت على المجتمع الجزائري، والتغيرات التي طرأت عليه كان لها الأثر على مسيرة السينما الجزائرية منذ نشأتها وحتى الآن، إذ تمكنت السينما الجزائرية منذ نشأتها من مواكبة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعرفه البلاد ونقلت جرائم الاحتلال وكانت خير موثق للثورة وأحداثها.

2- النشاط السينمائي والإنتاج الجزائري / الأجنبي المشترك:

1.2- النشاط السينمائي:

يعتبر النشاط السينمائي كغيره من النشاطات الصناعية والتجارية إضافة إلى طابعه الفني والثقافي، ويشمل هذا النشاط عدة أنشطة فرعية ترتبط ببعضها البعض لتكون وحدة متكاملة، وهذه الأنشطة هي الإنتاج والتوزيع والاستغلال والبث والاستيراد، وكذا حفظ الأرشيف الفيلمي والمحافظة عليه، وهذا ما نصت عليه المادة 04 من قانون 11-03 المؤرخ في 17 فبراير 2011 المتعلق بقانون السينما. وبالرجوع إلى هذه العناصر يتضح لنا جلياً أن أهم عنصر من بين هذه العناصر هو الإنتاج السينمائي، إذ يعتبر الحجر الأساس الذي تقوم عليه السينما، فلا نشاط سينمائي بدون إنتاج، وقد عرفته المادة 13 من قانون السينما السالف الذكر، بقولها "يشمل الإنتاج جميع الأنشطة والإجراءات والوسائل التي تساهم في تصور عمل سينمائي وإبداعه وصنعه، بما في ذلك الإنتاج التنفيذي لحساب المؤسسات الجزائرية أو الأجنبية".

ويخضع الإنتاج المشترك وفقاً لقانون 11-03، خارج الاتفاق الحكومي، لفائدة البلد الذي يتواجد فيه مقر شركة الإنتاج التي يتمتع تمويلها بالأغلبية. وفي حالة التمويل المتساوي يخضع الفيلم للقانون الجزائري. لا يمكن لفيلم تم إنتاجه بصفة مشتركة الحصول على جنسية مزدوجة إلا في إطار اتفاقات سينمائية حكومية.

أما عن إنتاج الأفلام التي تتعلق بثورة التحرير الوطني ورموزها، تخضع لموافقة مسبقة من الحكومة.

1.1.2- القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي قبل بدء عملية الإنتاج:

وبالرجوع إلى نصوص المواد (5،6،7) من قانون السينما نجده ينص على بعض القواعد المتعلقة بالإنتاج السينمائي قبل البدء في عملية الإنتاج، تتمثل هذه القواعد في:

- حظر الإنتاج السينمائي إذا كان يسيء للأديان، أو ثورة التحرير الوطنية رموزها وتاريخها، ويمجد الاستعمار أو يمس بالنظام العام أو يحرض على العنف و الكراهية والعنصرية.

هذا ما جاءت به المادة 05 من قانون 03-11 المؤرخ في 17 فبراير 2011 المتعلق بقانون السينما، عدد الجريدة الرسمية رقم 13، فالمشروع أورد حالات الحظر على سبيل المثال مدلول هذه الألفاظ يتسع في مجملها ليشمل كل ما من شأنه أن يعكر علاقة الجزائر مع غيرها من الشعوب.

- وجوب الترخيص المسبق للإنتاج تمنحه الجهات المختصة حسب نوعية الإنتاج.

فبالنسبة للإنتاج المتعلق بثورة التحرير ورموزها، فإن الجهة المختصة هي الحكومة تمثلها وزارة المجاهدين، حيث تنص المادة 6 من قانون 03-11 المتعلق بقانون السينما السالف الذكر على "يخضع إنتاج الأفلام التي تتعلق بثورة التحرير الوطني و رموزها لموافقة مسبقة من الحكومة."

أما بالنسبة للإنتاج المتعلق بالتسجيلات السمعية البصرية الموجهة للاستعمال الخاص للجمهور، وكذا نشر هذا الإنتاج واستنساخه وتوزيعه، فإن منح الترخيص هو من صلاحيات وزارة الثقافة، كما جاء في نص المادة 05 من قانون 03-11 المتعلق بقانون السينما السالف الذكر.

2.1.2- القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي في مرحلة تنفيذ الإنتاج وبعد الإنتاج:

حرصا من المشرع على تنظيم أكثر لعملية الإنتاج السينمائي، فإنه شمل مرحلة التنفيذ وما بعدها ببعض القواعد التي تنظمها.

• القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي في مرحلة التنفيذ:

حرصا من المشرع على ضمان تشغيل اليد العاملة الجزائرية وكذا ضمان بقاء الكوادر الجزائرية المتخصصة في المجال السينمائي ينشط للصالح الوطني والحفاظ عليها كمكسب للدولة، ألزم المنتج باللجوء إلى متعاونين جزائريين ينشطون في مجال السينما بالجزائر في حالة ما إذا ضمن هذا المنتج الإنتاج التنفيذي للأفلام الأجنبية، حيث تنص المادة 14 من قانون 03-11 المتعلق بقانون السينما السالف الذكر على "يجب على المنتج الذي يضمن الإنتاج التنفيذي للأفلام السينمائية الأجنبية، اللجوء إلى متعاونين جزائريين ينشطون في مجال السينما بالجزائر، وفق شروط وصيغ ونسب محددة."

• القواعد التي تحكم الإنتاج السينمائي فيما بعد عملية الإنتاج:

حتى تفرض الدولة رقابتها على أي منتج سينمائي داخل الجزائر ولو كان إنتاجه مشترك مع دولة أخرى، ألزم المنتج بأن يقدم نسخة موجبة من الفيلم إلى المؤسسة المكلفة بحفظ الأفلام، و هو ما يسمى بالإيداع القانوني، وذلك باستثناء الأفلام الإشهارية، حيث تنص المادة 24 من قانون 03-11 المتعلق بقانون

السينما على "تخضع النسخ الموجهة لفيلم تم إنتاجه بالجزائر أو في إطار إنتاج مشترك، باستثناء الأفلام الإشهارية، إلى الإيداع القانوني من طرف المنتج لدى المؤسسة المكلفة بحفظ الأفلام"، بل وحتى تلك التي تم إنتاجها قبل سنة 05 جويلية 1962 كما جاء في المادة 25 من قانون 03-11 المتعلق بقانون السينما السالف الذكر التي تنص على "يجب أن تودع نسخة موجهة من الأفلام التي سبق إنتاجها أو إنتاجها مشترك بالجزائر منذ 5 جويلية سنة 1962، والتي لم تكن محل إيداع قانوني، وكذا الأفلام المنتجة أوالمنتجة بصفة مشتركة قبل هذا التاريخ والمتعلقة بحرب التحرير الوطني."

كما نظم المشرع حالة قيام نزاع وأوكل الاختصاص إلى قانون البلد الذي يقع فيه مقر شركة الإنتاج، التي يتمتع تمويلها بالأغلبية حالة الإنتاج المشترك الذي يقع خارج الاتفاق الحكومي. وحفاظا من المشرع على المال العام وكذا الإنتاج السينمائي الجزائري وتسهيلا على المنتجين الجزائريين، أخضع الفيلم للقانون الجزائري حالة التمويل المتساوي، كما منع أي فيلم تم إنتاجه بصفة مشتركة من الحصول على الجنسية المزدوجة إلا إذا تم في إطار الاتفاقات السينمائية الحكومية، طبقا لنص المادة 15 من قانون السينما السالف الذكر.

3- المصادر الحكومية لتمويل للسينما الجزائرية:

تقوم وزارة الثقافة بدعم النشاطات الثقافية من خلال "صندوق تنمية فن السينما وتقنياته وصناعاته" ،الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها، والصندوق الوطني للتراث الثقافي. بلغت ميزانية دعم النشاطات الثقافية في عام 2011 نحو ستمئة ألف 600,000 دولار وهو ما يبلغ نحو 2% من إجمالي ميزانية وزارة الثقافة. يمكن الحصول على الدعم من خلال الاتصال المباشر بالمديريات المختصة التابعة لوزارة الثقافة⁶.

1.3 - صندوق تنمية فن السينما وتقنياته وصناعاته FDATIC:

يظهر اهتمام الدولة في الأنشطة السينمائية مبكرا جدا لأنه في عام 1968، وبأمر رقم 68-612 من 15 نوفمبر 1968، تم إنشاء صندوق لتطوير الفن والتكنولوجيا والتقنية. صناعة الأفلام (FDATIC) يهدف هذا الصندوق إلى:

- ✓ دعم إنتاج وتوزيع الفيلم الجزائري 80%.
- ✓ لإثراء المحفوظات المصورة 12%.
- ✓ تنظيم الأحداث السينمائية 8%.

يحدد المرسوم التنفيذي إجراءات التشغيل الخاصة بالصندوق ويضع شروط منح المنح والقروض للمستفيدين.، يجب على جميع المتقدمين للحصول على المساعدات المالية من الصندوق تقديمها إلى اللجنة الوطنية للقراءة ومساعدة مشروع السمي البصري (وزارة الثقافة) ، على الأقل قبل ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لبدء التصوير⁷.

أ. تمنح قروض بغرض الإسهام في تمويل الإنتاج السمعي البصري الجزائري وتوزيعه.، وذلك بإعانة المؤسسات التي تعمل على توفير المنشآت الأساسية لدور السينما وإصلاحها وتحسينها والمشاركة في تمويل أعمال الأمن والنظافة وتطوير الجانب التقني لدور العرض السينمائية التي يملكها القطاع العام.

ب. تقدم منح بغرض الإسهام في إنتاج الأفلام الجزائرية التي تزيد مدة عرضها على سبعين 70 دقيقة وتوزيعها، وذلك بدعم تجهيز وتطوير الصناعات التكنولوجية وهياكل السينما والتلفزيون، بالإضافة إلى المساعدة في إعداد الأعمال السمعية البصرية، والإسهام في النفقات المرتبطة بتحسين الإنتاج الوطني السمعي البصري وتوزيعه في الجزائر وفي الخارج، بتشجيع ودعم عمليات إنتاج الأفلام التي تقل مدة عرضها عن سبعين 70 دقيقة من أفلام وثائقية وأفلام بحث وفن وتجريب.

1.1.3 - قائمة إيرادات ونفقات صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته، وصناعاته

تمنح كل سنة القيمة المالية المقدرة ب 100000 يورو كحد الأدنى، لخمس عشرة مشروع تقرر لجنة قراءة من 9 أعضاء كل شهر على المشاريع المؤهلة. منذ إنشائها في عام 1992، قامت اللجنة الوطنية للقراءة بفحص 165 موضوعاً أو سيناريوهات، تم اعتبار 49 منها مؤهلة للحصول على تمويل جزئي من قبل FDATIC⁸.

✓ تم إنتاج 16 فيلماً روائياً.

✓ حصلت 5 أفلام حتى الآن على تمويل جزئي (دفعة واحدة أو دفعتين).

✓ 5 أفلام هي موضوع عنوان الإدراك من قبل خدمات الخزنة العامة.

تمنح الأفلام الروائية الخيالية بين 100 ألف يورو، ومليون يورو لكل مشروع، أما أفلام وثائقية ما بين 50 ألف يورو، و 100 ألف يورو لكل مشروع⁹، تجدر الإشارة إلى أنه بمجرد استلام الموافقة، يتم دفع الإعانة على 3 أقساط:

✓ 40 % عند التوقيع على الاتفاق، من أجل السماح للمستفيد لبدء إنتاج الفيلم

✓ 30 % في بداية التصوير

✓ 30 % في نهاية التصوير

وبذلك إعانة الدولة للإنتاج السينمائي وتوزيعه واستغلاله وتجهيزه تتجسد من خلال تمويل إنتاج والإنتاج المشترك لأفلام سينمائية وما بعد إنتاجها، كتابة سيناريوهات الأفلام وإعادة كتابتها، توزيع الأفلام السينمائية، استغلال الأعمال السينمائية بتمويل تجهيز الهياكل السينمائية وعصرنة تقنيات السينما.

أما مخصصات المؤسسات تحت الوصاية لنفقات المعهودة إليها يترتب عليها: حفظ التراث الفيلمي بالرقمنة وبسحب النسخ، ترقية الأفلام السينمائية، إنجاز أو إصلاح أو تحسين منشآت أساسية سينمائية غير منصوص عليها بعنوان ميزانية التجهيز، تنظيم ورشات وإقامات للتكوين في جميع مهن السينما، بالإضافة إلى اقتناء حقوق توزيع واستغلال الأفلام في الجزائر وفي الخارج.

2.3- المركز الوطني للسينما والسمعي البصري C.N.C.A The National Center for Cinematography and Audiovisual

المركز عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة، مقره بنهج فرانز فانون بالجزائر العاصمة. كان في السابق مركز العرض السينمائي الذي تأسس سنة 1988 وتم تغيير تسميته إلى المركز الوطني للسينما والسمعي البصري¹⁰، وإلغاء المواد من 2 إلى 17 من المرسوم رقم 88-08 المؤرخ في: 7 جماد الثانية 1408 الموافق 26 يناير 1988.

2.3.1- المهام الأساسية للمركز الوطني للسينما والسمعي البصري:

السهر على تطبيق التنظيم السينمائي ودعم السينما والسمعي البصري، مراقبة الأنشطة السينمائية مهما كانت دعائم الفيلم، وحماية التراث السينمائي ونشره، فهو مكلف باقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميدان نشاطه على صعيد التنظيم، أما على صعيد دعم اقتصاد السينما والسمعي البصري فتتمثل في:

- ✓ تسيير العمليات المتصلة بالدعم المالي الذي تقدمه الدولة للنشاط السينمائي
 - ✓ استرجاع وتسيير الحقوق المرتبطة بالأفلام السينمائية ذات الأشرطة القصيرة والطويلة مهما كانت دعائمها أنواعها، بما في ذلك الأرشيف المصور، الذي تنتجه الدولة أو تشارك في إنتاجه.
 - ✓ ضمان تواجد الجناح الجزائري بمناسبة التظاهرات الثقافية الدولية.
 - ✓ تشجيع إنتاج الأفلام المطولة حول الملاحم التاريخية ذات الأهمية الوطنية.
 - ✓ المساهمة في دراسة مشاريع الاتفاقات الدولية في الإنتاج المشترك بغية عرضها على الوزارة الوصية لاتخاذ القرار بشأنها
 - ✓ ترقية ونشر السينما والتراث والأرشيف.
- وقد حددت قائمة الأشغال والنشاطات والخدمات التي يمكن أن يقوم بها المركز الوطني للسينما والسمعي البصري في المادتين الأولى والثانية كما يأتي¹¹:

1. إيجار العتاد التقني الخاص بالإنتاج والعرض
2. تقديم الخدمات والصيانة
3. إنجاز الدراسات والبحوث

3.3- الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي AARC Algerian Agency for Cultural Radiation

كانت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تم إنشائها في نوفمبر 2005 تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة¹²، ثم تم تحويل طبيعتها القانونية وفق المرسوم التنفيذي رقم 08-304¹³ إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

تتولى الوكالة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بترقية الثقافة الوطنية ونشرها بالتنسيق مع المؤسسات المؤهلة ، مهمة تصور برامج خاصة للأنشطة الثقافية الجزائرية في الخارج وتنظيمها واستقبال تظاهرات ثقافية أجنبية في الجزائر ودعم الإبداع الفني ومحترفي الثقافة وترقية المواهب الفنية من الجالية الوطنية المقيمة في الخارج ، كما تشارك بأرائها وتوصياتها وبأي شكل من أشكال العمل والمساهمة والإنتاج لترقية الثقافة الوطنية، تولى الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي مهام أساسية تتمثل في:

- ✓ ترقية الثقافة والفنون الجزائرية في العالم عبر تثمين ثرائها و تنوعها على أساس الأصالة و الجودة.
- ✓ احتضان التظاهرات الثقافية الأجنبية في بلادنا وتشجيع تيارات التبادل الدولية بين التخصصات الثقافية والفنانين القائمة على أساس التميز و الاستكشاف
- ✓ إثارة مشاريع مشتركة في الإبداع الثقافي والفني بين الفنانين الجزائريين المقيمين في الخارج وبين الفنانين الجزائريين ومماثلهم الأجانب، وتشجيع اللقاءات والاتصال بينهم.
- ✓ تقديم المساعدة بطلب من الهيئات المؤهلة، للتظاهرات الثقافية التي تنظمها الممثلات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في الجزائر، في إطار التعاون الثقافي
- ✓ وقد تم تعديل القانون الأساسي للوكالة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-117¹⁴، بالإضافة إلى المهام الموكلة لها كلفت بما يأتي:
- ✓ بالإنتاج والإنتاج المشترك، التنظيم والتنظيم المشترك لجميع الإنتاجات والتظاهرات ذات الطابع الفني والثقافي التي تجلب إيرادات تجارية.
- ✓ القيام بجميع الدراسات الثقافية الشاملة المرتبطة ببرامج المنشآت الثقافية، باستثناء دراسات الهندسة المعمارية
- ✓ ضمان كل أنماط التكوين على المدى القصير في المجال الثقافي
- ✓ ضمان التسيير العملي للمهرجانات الثقافية المؤسسة، وتتلقى الوكالة عن كل سنة مالية مساهمة مقابل تبعات الخدمة العمومية التي يفرضها عليها دفتر الشروط. وعقد اتفاقات عمل مع المؤسسات المحلية والعالمية على غرار المركز الوطني للسينما والسمعي البصري والمركز الجزائري للسينما، والعاملين في مجال السينمائي، كل هذا بالتنسيق مع وزارة الثقافة، وعن طريق مديرية تطوير الفنون وصندوق تنمية ودعم السينما FDATIC.

نظمت وكالة الإشعاع الثقافي بالتعاون مع مندوبية "الوطني" ببروكسل وبدعم من متحف السينما والمركز السينمائي الوطني الجزائري، فعاليات "الدورة السنوية الأولى" تكريما لأبرز السينمائيين الجزائريين الذين تكونوا في بلجيكا وأسهموا في إثراء الفن السابع. وخصصت هذه الطبعة لتسليط الضوء على مسيرة المخرج الجزائري إبراهيم تساكي في مجال الفن السابع ببلجيكا، حيث برمجت في هذا الخصوص مجموعة

من النشاطات الثقافية والفنية على غرار عرض خمسة من أفلامه متنوعة بين القصيرة والطويلة طيلة أيام التظاهرة بقاعة السينماتيك، وتقديم ورشات تكوينية في السيناريو والصورة¹⁵.

بدأت الوكالة منذ سنة 2012 بتنظيم الأيام السينمائية للفيلم المتوسطي، كما شاركت في الطبعة 68 لمهرجان كان الدولي، حيث خصص لها جناح خاص في القرية الدولية قصد التعريف بالسينما الجزائرية من العام 2010 إلى غاية 2015 وتقديم وتشجيع المخرجين حديثي العهد على المشهد السينمائي الوطني¹⁶.

وأقامت الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي حسب بيان لها للمرة الرابعة على التوالي، جناح الجزائر رقم 107 بالقرية الدولية، أين حظيت العديد من الأفلام القصيرة خلال هذه الطبعة بالاهتمام، بفضل ركن الأفلام القصيرة، وإتاحة لقاء المحترفين، الذين كان لهم إسهام معتبر في ميادين الإخراج، الإنتاج، التوزيع والتسويق، وتجمعهم علاقة مباشرة بالفيلم القصير من خلال إدراج الأفلام على قاعدته الرقمية، فضلا عن مشاركة الوكالة وتنظيمها لعدد من التظاهرات السينمائية، مثل أسبوع الفيلم الجزائري بعمان، أسبوع الفيلم الأردني بالجزائر، تظاهرتي سينما المدينة، وسينما الشاطئ وذلك في أواخر جويلية وبداية سبتمبر من سنة 2015 بتقديم عروض سينمائية على الهواء الطلق للمشاهدين في العديد من ولايات الوطن.

أما عن أهم منجزات الوكالة منذ سنة 2000 إلى غاية 2015 تمثلت في إنتاج أو المساهمة في إنتاج 60 فيلما طويلا و12 فيلما قصيرا و30 فيلما وثائقيا، بالإضافة إلى الاتفاقيات الموقعة بين الوكالة ومؤسسات ثقافية أخرى، مثل الاتفاقية مع المسرح الوطني الجزائري، حيث تساعد الوكالة هذه المؤسسات على تمثيل الجزائر خارج البلد¹⁷.

وهناك العديد من الأفلام استقادت من دعم الوكالة حيث قدر التمويل بـ715,5 مليون دينار جزائري خلال الفترة الزمنية 2007 إلى غاية سنة 2012، والحصة الأكبر من الدعم تمت خلال سنة 2009 التي تعتبر الأكثر ارتفاعا من حيث الدعم. فيلم خارجون عن القانون تم دعمه 50.000.000 دج، فيلم الرجل الأول 50.000.000 دج، فيلم عطور الجزائر 25.000.000 دج

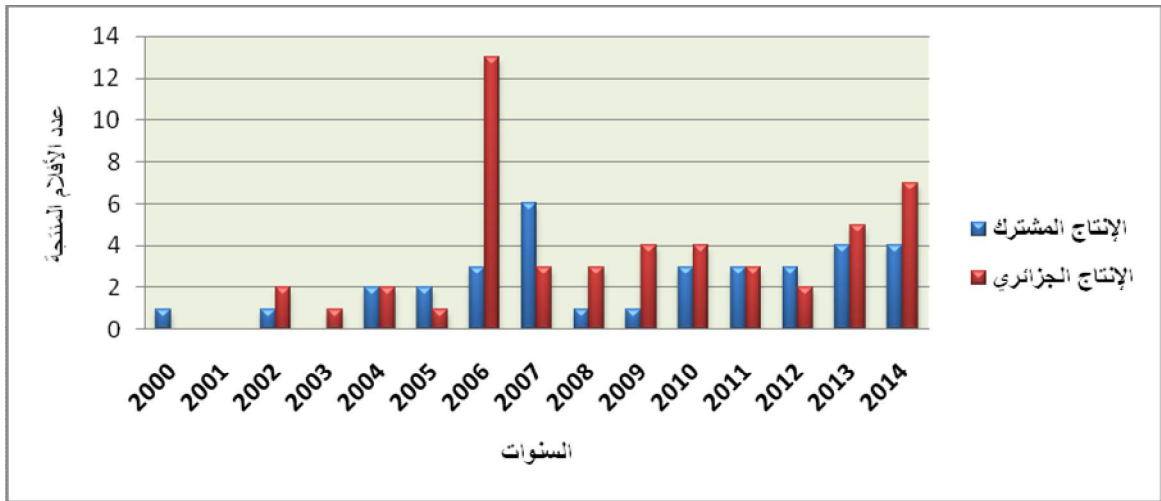
4.3- المركز الجزائري لتطور السينما (Algerian Center for Cinéma Développement) C.A.D.C

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹⁸، يقع المركز بالعاشور الجزائر العاصمة، ويكلف المركز بالتطوير التجاري والصناعي والفني للسينما وترقيتها، وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:

- ✓ بإنتاج أو إنتاج مشترك لأعمال سينمائية
- ✓ تسيير الحقوق المعنوية والمالية للأفلام المنتجة أو المنتجة بالاشتراك
- ✓ بالإضافة إلى إصدار دعائم الترقية السينمائية مثل الملصقات والأشرطة الإعلانية واقتنائها واستغلالها لفائدة الأفلام الجزائرية أو المنتجة بالاشتراك

- ✓ وكذا توزيع الفيلم الجزائري في السوق الوطنية والدولية واستغلاله.
- ✓ تسيير وإيجار واستغلال، في إطار الإنتاج أو الإنتاج المشترك، المنشآت والتجهيزات التقنية للإنتاج، لاسيما استوديوهات التصوير والصوت والمخابر وكذا أدوات الرقمنة والحفظ والتخزين.
- ✓ تشجيع الاستثمار السينمائي الأجنبي في الجزائر.
- ✓ إنشاء المشاريع المتعلقة بالسينما، كصاحب مشروع مفروض، وذلك على أساس اتفاقية، وقد تنوعت الأفلام التي قام الصندوق بدعمها من أفلام روائية، أفلام قصيرة، وأفلام وثائقية.

الشكل 1: عدد أفلام الإنتاج الجزائري والإنتاج الأجنبي المشترك 2000-2014



المصدر: الباحثة من خلال جمع الوثائق من مركز الوطني لتطوير السينما CADC، وكتاب

Ahmed Bjaoui, Laguerre d'Algérie dans le cinéme mondial, chihab éditions, alger, 2016

نلاحظ من خلال المخطط أن أعلى نسبة إنتاج جزائري/ أجنبي مشترك كانت سنة 2007 حيث

قدرت بستة (06) أفلام تتمثل في:

الأفلام ذات المواضيع المتعلقة بالتاريخ والثورة التحريرية، منهما فيلمين لمخرجين جزائريين "خراطيش

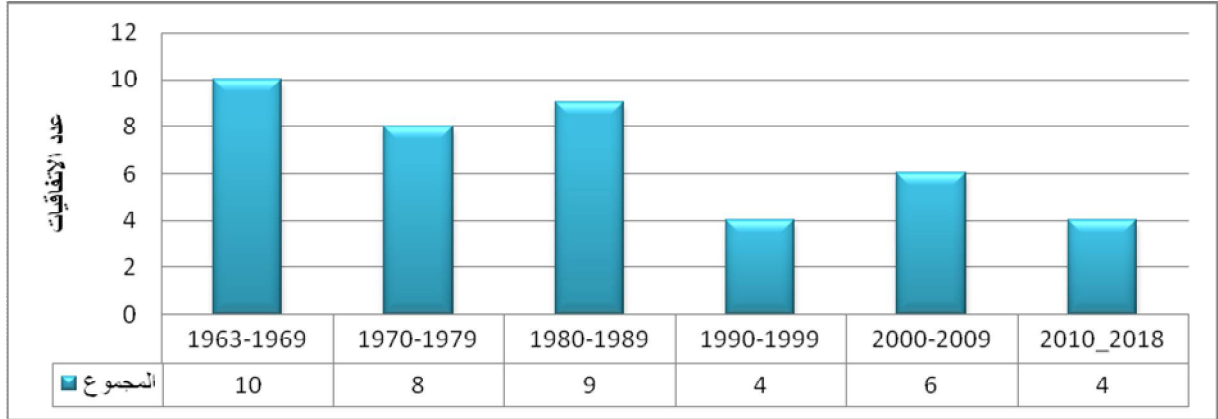
غولواز" للمخرج المغترب مهدي شارف "أنديجان" لرشيد بوشارب، وفيلم للمخرج الفرنسي إيريننت لوران

بعنوان "سيدي العقيد"، أما في المواضيع الاجتماعية فيلم "موريتير" المقتبس عن رواية ياسمين خضرة

للمخرج عكاشة تويتة، "دليس بالوما" للمخرج نذير مخناش، "أرخبيل الرجال" للمخرج غوتي بن ددوش،

أنظر الجدول رقم 1.

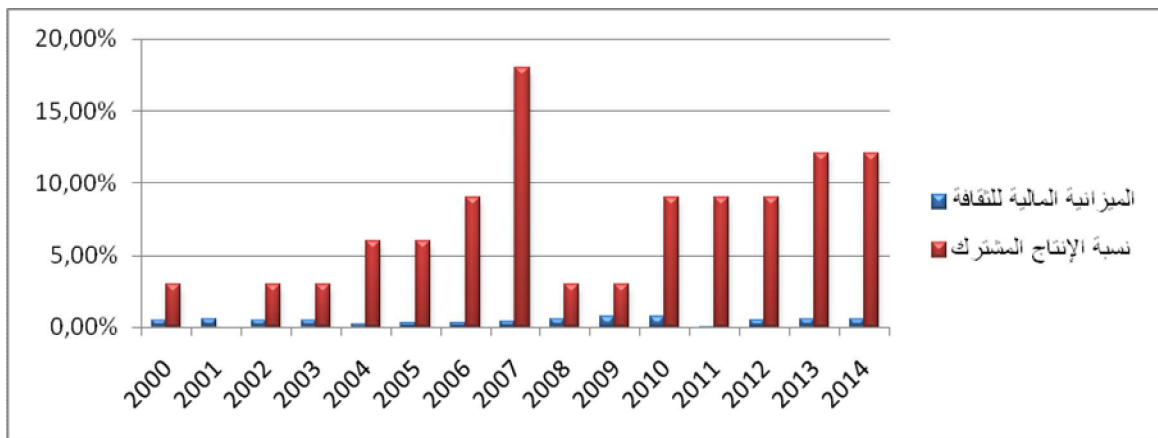
الشكل 2: اتفاقيات التعاون الثقافي الجزائري/ الأجنبي والإنتاج المشترك حسب السنوات



المصدر: اتفاقيات التعاون المنشورة في الجرائد الرسمية على الموقع: <https://www.joradp.dz>

من خلال الجدول نلاحظ انه هناك 41 اتفاقية مبرمة للتعاون الثقافي والفني مع الدول الأجنبية منذ سنة 1964 إلى غاية سنة 2018، من بين الدول التي وقعت أكثر من اتفاقية نجد كل من: إيطاليا ، إيران، البرتغال، إسبانيا، وفنزويلا باتفاقيتي (02) تعاون ثقافي وفني مع الجزائر. أنظر الجدول رقم 1 أما فيما يخص فرنسا فهناك ثلاثة (03) اتفاقيات تعاون من بينها يتضمن الاتفاق على الإنتاج المشترك والتعاون السينماتوغرافي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية، المصادق عليها في الجزائر فيتاريخ 05 نوفمبر 2008.

المخطط 3: ميزانية الثقافة ونسبة الإنتاج المشترك



المصدر: الباحثة من خلال جمع الوثائق من مركز الوطني لتطوير السينما CADC.

من الناحية المقابلة، تعكس الميزانيات العامة المخصصة للثقافة، والتي يخصص أغلبها، أو كلها، للإنفاق على الهياكل الإدارية الحكومية التابعة لوزارات الثقافة والبرامج والأنشطة التي تنتجها وتشرف عليها هذه الوزارة. هناك معلومات شحيحة عن صرف ميزانية الثقافة فيما يخص الإنتاج السينمائي، أنظر الجدول 1.

الجدول 1: نسبة ميزانية وزارة الثقافة من الميزانية العامة للدولة في الفترة 2014/2000

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| نسبة الميزانية | 0,45% | 0,53% | 0,45% | 0,43% | 0,22% | 0,33% | 0,33% | 0,41% | 0,55% | 0,76% | 0,67% | 0,04% | 0,50% | 0,54% | 0,52% |

المصدر: قانون المالية منذ 2000 إلى غاية 2014، على الموقع: <https://www.joradp.dz>.

من هذا القصور في التمويل العام للثقافة نشأ الاعتماد على تمويل المؤسسات المانحة الدولية - بعد عقود من الاعتماد - وبرزت الحاجة إلى التعرف على هذه المؤسسات وعلى أولوياتها وإمكانياتها المالية. بعض هذه المؤسسات يتلقى تمويله بشكل مباشر أو غير مباشر من حكومة الذي يتبعه، وبعضها مؤسسات أجنبية مانحة خاصة شركات تجارية أو أفراد لديهم الرغبة في المساعدة.

4- الإنتاج المشترك والتعاون السينماتوغرافي الجزائري / الفرنسي

يتضمن هذا الاتفاق واحد وعشرين (21) مادة مقسمة إلى ثلاثة فصول¹⁹، الأول خاص بالإنتاج المشترك، الثاني متعلق بالتعاون، أما الأخير عبارة عن أحكام نهائية. ودعم هذا الاتفاق بثلاثة ملاحق لإجراءات تطبيق التمويل والمساعدات في كل من الجزائر وفرنسا.

يقصد بعبارة "عمل سينمائي" الأعمال السينمائية على اختلاف مدتها وعلى جميع الدعائم المستعملة أيا كان نوع هذه الأعمال (خيالية، تنشيطية، وثائقية) والتي تكون مطابقة للأحكام التشريعية والتنظيمية لكلا الطرفين والتي تم عرضها لأول مرة في قاعات العرض السينمائي.

ويقصد بعبارة "السلطة المختصة":

✓ بالنسبة للطرف الجزائري: وزارة الثقافة

✓ بالنسبة للطرف الفرنسي: المركز الوطني للسينما

- تعتبر الأعمال السينمائية المنجزة في إطار الإنتاج المشترك والمقبولة في هذا الاتفاق، كأعمال سينمائية وطنية، وفقا للتشريع المعمول به في إقليم كلا الطرفين.

يمكن أن تتراوح نسبة الحصص التي يقدمها منتج أو منتجوا كل طرف في عمل سينمائي من إنتاج مشترك مابين 20% و 80% من التكلفة النهائية للعمل السينمائي إلا في حالة وجود استثناء، حسب

الحالة، بعد موافقة السلطات المختصة للطرفين يجب أن تكون المشاركة التقنية والفنية لمنتج أو منتجي كل طرف بنفس نسبة حصصه المالية يعتبر كل منتج مشترك، شريكا في الحياة على العناصر المادية وغير المادية للعمل السينمائي يسهل الطرفان التدابير بغية تنقل وإقامة المستخدمين الفنيين والتقنيين المساهمين في الأعمال السينمائية المنجزة في إطار الإنتاج المشترك وكذا استيراد وتصدير الأجهزة الضرورية لإنجازها واستغلالها في كل دولة (الأفلام، الأجهزة التقنية، الأزياء، عناصر الديكور، أجهزة خاصة بالإشهار... إلخ)

والجدول رقم 2 يوضح الأفلام المنجزة في إطار الإنتاج الجزائري/الأجنبي المشترك منذ 2000 إلى 2014.

الخاتمة

أصبح معدل الأفلام الطويلة المنجزة سنويا يتراوح ما بين 10 إلى 15 فيلما طويلا، باستثناء سنة 2007 التي شهدت إنجاز 84 فيلما من كل الأصناف في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، كما خصص برنامجا ثريا لتظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، يتضمن إنجاز أكثر من 60 فيلما جديدا من كل الأحجام، ولم يتوقف جهد الوزارة على ضمان تمويل الصندوق، بل شمل افتتاح حق الاستفاد من المزايا التي يتيحها قانون الاستثمار لصالح السينما والكتاب في إطار قانون المالية 2009.

ومن المرتقب أن يحفز هذا الاجراء كثيرا من المستثمرين في القريب العاجل، لا سيما بعد صدور قانون السينما، كما أن المصادقة على قانون المالية 2010، الذي أدرج الإجراء الجديد لصالح السينما، والمتضمن اقتطاع نسبة مداخل الاشهار لصالح صندوق دعم السينما، ما نسبته 1% لكن بالمقارن بالدول المتطورة، حيث السينما متطورة نجد هذه النسبة تقدر ب(5% مما يشكل عاملا تحفيزيا)

ولضمان استمرارية الإنتاج السينمائي تم إنشاء مركز وطني للسينما والسمعي البصري لتسهيل ومواكبة عمل المنتجين الخواص، ولترقية السينما الوطنية وفي المحافل الدولية، علما أنه تم منذ سنة 2005 تأسيس أربعة مهرجانات، كما تم مراجعة القانون الأساسي للمركز الجزائري للسينما "السينماتيك" وتوسيع الشبكة التي تتشكل فقط من 20 قاعة تابع لوزارة الثقافة عبر الوطن.

مساهمة المركز الوطني لتطوير السينما في إنتاج الأفلام، والمساهمة في الإنتاج المشترك وذلك منذ دخول حيز الإنتاج لسنة 2015، والتوجه نحو الانتاج الجزائري/الأجنبي يعتبر جد مهم في تطوير السينما الجزائرية بنقل الخبرات الاجنبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى السماح لمنح صفة الدولية والمشاركة في المهرجانات العالمية، وكذلك ضمان عملية التوزيع من خلال الطرف المشارك في عملية الإنتاج.

لكن بالمقابل هك ناك ندرة في التوجه نحو البلدان العربية من أجل تفعيل حركية الإنتاج المشترك، فمنذ عقد إتفاقية اتحاد المغربي للإنتاج السينمائي المشترك سنة 1994، إلا أنه لم يتم استخدام هذا الاتفاق أو الإستغلال سوى في التجربة الجزائرية / التونسية في فيلم "النخيل الجريح للمنتجة نادية لعبيدي، والتجربو الجزائرية/ المغربية في فيلم "محندي وسي محند"

الهوامش :

1. أحمد بجاوي، السينما وحرب التحرير، الجزائر معارك الصور، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص 125.
- أحمد بجاوي، نفس المرجع، نفس المكان.
2. أحمد بجاوي، نفس المرجع، نفس المكان
3. محمد الداوي، المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 119، مؤرخة في 05 يناير 2011، ص 17
4. قانون رقم 03-11 ممضي في 17 فبراير 2011، جريدة رسمية عدد 13 مؤرخة في 28 فبراير 2011، الصفحة 14
5. المورد الثقافي، دليل تمويل الثقافة والفنون في المنطقة العربية، روافد للنشر والتوزيع، 2012، ط 1
6. FDATIC أفلام تمويلها بتاريخ: 2018/10/11، على الموقع: <https://www.m-culture.gov.dz/mc2/fr/fdatic.php>
7. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 06 رجب 1433 الموافق 27 ماي 2012، جريدة عدد 19 الصادرة بتاريخ 1 أفريل 2013، ص.ص 23-24.
8. Diane Aractingi, Soutiens a La Production et Co-Productions, p8 sur le site: www.euromedaudiovisuel.net
9. مرسوم تنفيذي رقم 04-236 مؤرخ في 7 رجب 1425 الموافق 23 أوت 2004، الجريدة الرسمية العدد 53، ص 4.
10. قرار مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1426 الموافق جويلية 2005، الجريدة الرسمية العدد 62 المؤرخ في 7 شعبان 1426 الموافق 11 سبتمبر 2005. ص 23
11. مرسوم تنفيذي رقم 05-447 مؤرخ في 18 شوال 1426 الموافق 20 نوفمبر 2005، الجريدة الرسمية العدد 76 الصادرة 23 نوفمبر 2005، ص 5.
12. مرسوم تنفيذي رقم 08-304 مؤرخ في 27 رمضان 1429 الموافق 27 سبتمبر 2008، الجريدة الرسمية عدد 56، ص 13.
13. للمرسوم التنفيذي رقم 13-117 مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1434 الموافق 28 مارس 2013، الجريدة الرسمية عدد 18 الصادرة بتاريخ 31 مارس 2013، ص.ص 11_12.
14. حسان م، تأتي لتكريم عمالقة السينما الجزائرية وكالة الإشعاع الثقافي ومندوبية والوني البلجيكية تعرضان أعمال تساكي، بتاريخ: 25/12/2011 على الموقع: www.al-fadjr.com
15. هدى ب، وكالة الإشعاع الثقافي ترحل بالسينما الجزائرية إلى مهرجان كان، نشر في الشعب يوم 13 - 05 - 2015 على الموقع: <http://www.ech-chaab.com>
16. لطيفة داريب، وكالة الإشعاع الثقافي تعرض حصيلة نشاطاتها، بتاريخ: 07/10/2015 على الموقع: www.el-massa.com
17. مرسوم تنفيذي رقم 10-227 مؤرخ في 21 شوال 1431 الموافق 30 سبتمبر 2010 الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة بتاريخ 3 أكتوبر 2010، ص 3.

18. مرسوم رئاسي رقم 08-352 المؤرخ في 05 نوفمبر 2008، جريدة رسمية عدد 64 مؤرخة في 17 نوفمبر 2008، الصفحة 3

19. مقابلة مع مديرة مركز شهبيناز مجدي CADCK، مقر المركز، العاشور، الجزائر، يوم: 2018/09/19 على الساعة 16:00 سا.

المواقع:

1. <https://www.m-culture.gov.dz>
2. <https://www.joradp.dz/har/index.htm>